

التهرب الضريبي ظاهرة قديمة بحيث أقرن وجودها بوجود
الفساد ، و منذ نهاية السبعينات إزدادت أهمية ظاهرة التهرب بسبب
النشاط الإقتصادي الموازي .
نظرا للدور الهام الذي تؤديه
المجال الإقتصادي و الإجتماعي ، لذلك يترتب على التهرب عدة
مخاطر خطيرة بالاققتصاد الوطني ، مما يقضي مكافحة هذه الظاهرة و
من حداثها . في هذا السياق نتساءل عن آثار التهرب الضريبي على
الوطني و كيفية مكافحته؟

هذا الإشكال سنستعرض العناصر التالية :

التهرب الضريبي
التهرب الضريبي
التهرب الضريبي
ظاهرة التهرب الضريبي

تعريف التهرب الضريبي

الشكل الضريبية عبئا على المكلف لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال
مطاعا أو نقل عبئها إلى شخص آخر ، ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك
الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه
مطاعا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ، ولتحقيق التهرب الضريبي
عالم القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة ،
هذا الأساس يمكن التمييز بين شكلين للتهرب الضريبي كما يلي :

ضريبي بدون إنتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب
ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي .

التهرب الضريبي و أثره على الإقتصاد الوطني

د.مهراد

الملخص
يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة عالمية ، و نظرا لإنعكاساتها السلبية
المتعددة على الإقتصاد الوطني فإن مختلف الأنظمة الضريبية تعمل على
هذه الظاهرة ، للتقليل من حدتها .

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز عوامل ظهور التهرب الضريبي و م
آثارها على الإقتصاد الوطني ، وفي الأخير قدمنا بعض الإقتراحات التي
أصحاب القرار لإتخاذها كإجراءات لمكافحة التهرب الضريبي .

الكلمات الدالة

التهرب الضريبي ، الغش الضريبي ، التجنب الضريبي ، الإدارة الضريبية
الوعي الضريبي ، الرقابة الضريبية ، المكاف .

me :

La fraude fiscale est un phénomène universel, dont ses incidences ce
sont sur les différents secteurs de l'économie nationale, ce qui a fait
lutter contre la fraude fiscale l'un des objectifs de la politique fiscale.
ce cadre nous essayons dans cette étude d'explorer les causes de la
fiscale et ces différentes incidences sur l'économie nationale, et
poser quelques propositions pour donner une vision qui pourra aider les
leurs à adopter des mesures capables de lutter contre la fraude fiscale.

1.1 التجنب الضريبي L'évasion fiscale

يقصد بتجنب الضريبة أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة

مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم¹، وفي هذا الإطار يمكن التمييز

ثلاثة حالات لذلك التهرب هي :²

أ- تهرب ضريبي ناتج عن تغير سلوك المكلف : وذلك من خلال

السلوكات التي يتخذها المكلف بغرض تجنب الضريبة والتي تتمثل فيما يلي

• الامتناع من استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة

بقصد تقادي دفعها.

• ترك النشاط الانتاجي الذي يخضع إلى ضريبة مرتفعة، والانتقال إلى نشاط

آخر خاضع لضريبة أقل.

نلاحظ أن هذا التهرب يركز على إرادة المكلف الذي يجب أن يكون على

بمختلف الضرائب المفروضة.

ب- تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي : يستند هذا التهرب كـ

الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف - مالية، اقـ

واجتماعية - لذلك ينظم المشرع هذا التهرب المشروع لتحقيق أهداف معينة،

إخضاع الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للشركات إلى معدل خاص

عوض 30% قصد تشجيع الاستثمار.

ج - تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي : قد يتحقق التهرب

الضريبي نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي، وهو ناتج عن إهمـ

المشرع. في هذه الحالة يقوم المكلف باستغلال ثغرات التشريع الضريبي، و

أجل ذلك قد يستعين المكلف بأهل الخبرة والاختصاص لاكتشاف تلك الثغـ

فمثلا يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالـ

(¹) André Mergairaz, la fraude fiscale et ses succédanés, deuxième édition suisse, 1977, P 25.

(²) Ibid, P 16.

المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة، مما يقلص الأرباح المفروضة عليها وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة إخماف أو تهريب أموال المكلف بالضريبة حتى لا يدفع قيمة الضريبة بحسب على إدارة الضرائب الحصول على مستحقاتها إتجاهه.

الهروب المكلف خارج البلاد، وبالتالي يصعب على إدارة الضرائب الأفراد بواجبهم تجاه الدولة يدفعهم الضريبة المترتبة عليه. وذلك لوجود بعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة

وحتى يعتبر أي سلوك كغش ضريبي يجب توفر عنصرين أساسيين وهما :
العنصر المادي المتمثل في تخفيض الاقتطاع الضريبي بطرق غير مشروعة
بالإضافة إلى توفر النية السبئية لذلك السلوك.

ورغم أن كلا الشكليين الذين يمكن أن يتخذهما التهرب يهدفان للوصول إلى الغاية وهي عدم الإلتزام بأداء الضريبة، إلا أن الغش الضريبي يؤثر سلباً على فعالية النظام الضريبي، دون أي مقابل إيجابي، بينما التجنب الضريبي مقصوداً من طرف المشرع لتحقيق أهداف معينة (إقتصادية، إجتماعية،

2 : أسباب التهرب الضريبي

يرجع إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي إلى وجود بيئة توفرت الشروط الملائمة لها، والتي ساعدت في نموها واتساعها، لذلك يعتبر التهرب نتيجة توافر أسباب معينة والتي ترتبط بالمكلف وطبيعة النظام المطبق والظروف الاقتصادية السائدة.

1.2 الأسباب المتعلقة بالمكلف

غالباً ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته، أو الهرب منها.³

١- ضعف المستوى الخلقى : والذي يحفز الأفراد على التهرب من أداء الواجب، سيد لطفي عبد الله، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص (الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسياً مع الشعور الوطني في مصلحة الدولة طرقاتها العملية، القاهرة، بدون دار النشر، 1999، ص 301).

ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.

(دوش، الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1987، ص

ج - الوضعية المالية السيئة للمكاف : تؤثر الحالة المالية للمكاف على الم
ونطاقه، بحيث نجد أن ميل المكاف نحو التهرب يزداد كلما زاد عبء الض
عليه وساء مركزه المالي.

2.2 الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي

توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة العمل الضريبي ومدى استقرار التسريع الضريبي، والتي نجمالها في العا-
التالية :

- تقل عبء الضريبة : والذي يشكل مبررا أساسيا لتهرب الأفراد من الضرائب بحيث في حالة زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين ، واستعدادهم للتحملة مما يدفعهم إلى التهرب الضريبي.

تعتقد النظام الضريبي : إن الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة أثناء ربطها أو تحصيلها، تدفع المكافئين إلى التهرب (فالتهرب هو نتيجة للضريبة سيئة) ¹.

– ضعف العقاب المفروض على المتهرب : إن حجم العقاب الذي تفرضه على المتهرب من الضريبة يؤثر على التهرب الضريبي، بحيث أن المكاف درجة الخطر، فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على إثر تهربه من الضريبة، ففي هذه الحالة يبتعد المكاف عن ذلك التهرب ويقال لكن إذا كانت قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكاف أو غير تماماً، ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي².

إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين³، كما تؤدي إلى عدم استقرار التشريع الضريبي : تؤدي التغييرات الدائمة في التشريع المكافئ بالنظام الضريبي، وبالتالي زيادة ميلهم للنهرب الضريبي.

الرقابة الضريبية : عندما يشعر المكلف بالضعف الرقابة الضريبية أو
رها، فإنه يزيد ميله للتهرب.

السياسة المتعلقة بالإدارة الضريبية

تظهر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه سمعة الكفاءة والنزاهة، كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الطربية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، بالإضافة إلى نقص تعامله الفنية، ونقص في الخبرة المهنية للموظفين في الإدارة، وذلك نتيجة الأحمال في الوظائف العمومي، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين الضريبية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة والتي ترتبط بالجانب الخلفي لموظفي إدارة الضرائب، والتي تتمثل في حدوث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة، وتندرج ضمن الفساد (إن هذه الظاهرة ليست فقط نتيجة لنقص الرقابة من طرف السلطات محاب العقوبة الصارمة ضد الموظفين المرتشين، ولكنها أيضا نتيجة الأساسي والاجتماعي) ¹، ويعتبر تفشي ظاهرة الرشوة في المصالح عامة ومصلحة المراقبة والتحقيق خاصة، هي نتيجة إنعدام المحفزات المعلوماتية للموظفين وضعف مستواهم الخلفي.

مع الإطارات الضريبية لتكوين واحد، بحيث يوجد هيكليين مكافئين للإطارات، المعهد الوطني للمالية، ومعهد الاقتصاد الجمركي والبرامج بينهما متباينة، كما يغلب على هذا التكوين الطابع العام أن يكون ذا طابع دقيق متخصص حسب أنواع الضرائب وحسب الضرر ببلية.

Hubert Brochier et Pierre Tabatoni, économie financière, France, presses universitaires de France, 1963, p 243.

Fiscalité Directe, actes du séminaire organisé par D.G.I et F.M.I., op. cit, P 126.

Andrée Margairaz, *La Fraude Fiscale et ses succédanés*, op. cit., p 175.

- غياب المفاهيم الحديثة في تدبير الإدارة الضريبية، مثل روح التسوية والعلاقات العامة، الإدارة بالمساهمة، لذلك يجب التركيز على تطوير الموارد البشرية وفق المفاهيم الحديثة المستندة على العلاقات الإنسانية، - سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري، إذ زالت الملفات تع بطريقة يدوية بطيئة.

- غياب الجهود لتعريف بالنظام الضريبي، والقيام بالتنوعية سواء على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، في حين نجد أنه في الكثير من الدول كندا، هناك تنسيق مع الوزارات الأخرى (التربية الوطنية، التكوين المهني التعليم العالي) من أجل نشر الثقافة والوعي الضريبي لدى الأفراد.

- ضعف التكوين في المجال الضريبي، بحيث تفقر برامج التكوين الموجهة حاليا إلى مضامين جديدة مثل أخلاقيات المهنة الضريبية، التسويق الاجتماعي والعلاقات العامة.

ونظرا للنقائص السابقة، والمشاكل التي تعاني منها الإدارة الضريبية، فإن النهج الذي نتبعه في هذا البحث هو دراسة الضريبة في الأداء الضريبي.

4.2 الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية

إن فترات الكساد والأزمات التي يشهدها البلد، تعمل على انتشار التهرب الضريبي وزيادته بسبب قلة النقود وإنخفاض دخول المكلفين، وتدهور الشرائية للأفراد، وبالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، مما يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة، لذا يدفعهم التهرب الضريبي، باستعمال مختلف الطرق المتاحة، بينما في فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي يقل ميل المكلف للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود وارتفاع الدخل وتحسن القدرة الشرائية للأفراد، مما يسمح للمنتجين نقل عبء الضريبة إلى المستهلكين، عن طريق أسعار منتجاتهم إذا يكون الدافع النفسي للتهرب لدى المكلف منخفضا. كما أن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد الموازي، يؤدي إلى استمرارية وزيادة حجم التهرب، وذلك بسبب عدم ضبط السوق للسلع والخدمات وكذلك عدم ضمان حرية المنافسة التي تعتبر من أهم شروط شفافية المعاملات

والتي تؤدي إلى ذلك فإن القطاع الموازي لا يعمل على عدم الضرائب فقط، بل وأجراء التحريض الجبائي عديمة الجدوى، وبالمثل فإن مبالغ نقدية بحرية دون أن تخضع للمنطق العام للسياسة المالية، ولا يمكن معالجة هذا القطاع بصفة كلية لأنه يساهم في إمتصاص نسبة من ظاهرة

وكذلك التخفيف من بعض الضغوط الاجتماعية.

وإذا التفتنا إلى التهرب الضريبي

فإن الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف مالية،

وذلك في غياب نظام ضريبي فعال يضمن التهرب الأمثل للموارد

المقررة، وعليه يؤدي التهرب الضريبي عدة آثار سلبية يمكن تصنيفها

بأنه اقتصادية واجتماعية.

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة بحيث يفوت

الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويتربط على ذلك عدم قيام الدولة

العام على الوجه الأكمل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها

نحو مواطنيها، وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة للجوء إلى الإقتران لأن ذلك الإتجاه

مما يمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد.

الأسباب الاقتصادية للتهرب الضريبي

التهرب الضريبي متغيرا اقتصاديا هاما، لذلك يؤدي التهرب الضريبي إلى

انخفاض إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين إيراد عام، لذلك يحد

من قدرة الدولة على القيام بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

لذلك فإن التهرب الضريبي إلى الإضرار بالمشايير الاستثمارية التي تخدم التنمية،

(¹) A. Boudet, la fraude fiscale, revue mutation n° 7, éditée par la nationale de commerce, Alger, 1994, P 28.

(²) فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 274.

بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار، ويترتب على ذلك ركود متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

كما يعمل التهرب الضريبي الإخلال بقواعد المنافسة حيث تصبح المنافسة أفضّل من تلك التي تؤدي واجباتها الضريبية، حيث تكون لها تمويلية هائلة، تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق يضر التهرب الضريبي بإنتاجية المؤسسة بحيث يعمل ذلك التهرب إلى عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يسهل فيها التهرب الضريبي حتى ولو هذه الأنشطة ذات إنتاجية ضعيفة، وهذا على حساب المشروعات الأكثر بالإضافة إلى الإخلال بالتوازن الجهوي للمشاريع الاستثمارية، وتساهم التهرب الضريبي في توجيه الاقتصاد الوطني نحو إرساء إقتصاد غير ما يعرف بالاقتصاد الموازي والذي يحدث مشاكل عديدة تعرقل السير للاقتصاد الوطني.

3.3 الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي

يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكافئين في تحمل عبء الضريبة، إذ البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها أو عدالة توزيع العبء الضريبي، وتؤدي كثرة التهرب الضريبي لجوء الدولة رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة، فيزداد العبء من لم يتهرب من الضريبة. لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق الاجتماعي بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.

4.3 الآثار على فعالية النظام الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي كدليل على عدم فعالية النظام الضريبي، المجال نجد أن التهرب الضريبي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، ويتبع التكفل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية للدولة، لذلك يعمل

من الحساسية تجاه الضريبة، لذلك يجب العمل على تبسيط التشريعات التي وإستقرارها، بالإضافة إلى وضوحها بالقدر اللازم من أجل مكافحة المهرب الضريبي.

ب- إرساء نظام ضريبي عادل
يشكل الإحساس بالتعسف الضريبي من أهم العوامل التي تؤدي إلى

ظاهرة التهرب الضريبي، ولمعالجة ذلك الوضع، يعمل المشرع على إرساء ضريبي عادل، وذلك من خلال مراعاة ما يلي :

- الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة

- شمولية الضريبة

- اعتدال معدل الضريبة

- تجنب الإزدواج الضريبي

- إعفاءات ضريبية مدروسة

بالإضافة إلى ذلك يجب تحقيق المساواة التامة بين جميع الممولين أمسام الضريبة، وذلك بعدم تمييز أي طائفة في المعاملة الضريبية عن غيرها ما ذلك لأسباب موضوعية².

ج- تحسين التشريع الضريبي

إن التشريع الضريبي الجيد والمنسجم والمترابط، عليه أن يتجنب الذي تترك مجالا للتهرب، وبالتالي يجب إحكام صياغة نصوص التشريع الضريبي حتى يفوت الفرصة على المكلف للإسفادة من بعض الثغرات يتضمنها التشريع الضريبي، وعليه سد منافذ التهرب. صنف إلى ذلك يجب المرونة على قواعد القانون الضريبي، حتى يتمكن من إحداث تجاوب الظروف الإقتصادية وطبيعة الضرائب الجديدة، ومدى تكيفها مع مستجدات النمو الإقتصادي.

2.4 تحسين الجهاز الإداري الضريبي

(¹) أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، عمان، دار زهران، 1997، 210.

(²) محمد مرسي فهمي، سيد لطفي عبد الله، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، مرجع سابق، ص 309.

إن التشريع الضريبي الجيد لا يكفي وحده لمواجهة ظاهرة التهرب بل إن إدارة ضريبية تمتاز بدرجة عالية من الكفاءة سواء من حيث التطبيق أو من حيث الإنفاذ. فالنظام الضريبي الجيد لا يمكن أن يتحقق إلا بالإدارة التي تنفذه بشكل فعال. كما أن الجهاز الضريبي الكفء لا يمكنه تحويل ضريبة مهربة إلى ضريبة حسنة، إلا أن الجهاز الضريبي غير الكفء باستطاعته تحويل ضريبة حسنة إلى أسوأ منها، مما يستوجب ضرورة الإهتمام بالإدارة الضريبية، وبالحد من الإجراءات اللازمة لترقية مستوى تلك الإدارة من خلال التحسين والتطوير. ولتحسين الامكانيات المتوفرة مع تسهيل إجراءات العمل من خلال التنظيم والإدارة.

تحسين الامكانيات البشرية
تتطلب الإصلاحات الإقتصادية وما نتج عنها من ارتفاع عدد المتعاملين في القطاع الخاص، واجهت الإدارة الضريبية عدة صعوبات في أداء مهامها، وذلك لقلّة الكفاءات، ونقص كفاءاتهم المهنية، وفي ظل هذا الإختلال بين وظائف الإدارة البشرية أصبحت من الضروري تحسين كفاءة الموظفين، وتكوينهم في التخصصات التي يحتاجونها في المجال الضريبي، وفي هذا السياق يجب إتخاذ الإجراءات

لتحسين أجور الموظفين في مصلحة الضرائب .
وضع برنامج تكويني يتماشى مع التغيرات التي يشهدها النظام الضريبي .
فتح مدارج متخصصة في المجال الضريبي عبر مختلف جهات الوطن، قصد إكساب الموظفين المادية والإجتماعية للعاملين بالإدارة الضريبية قصد غلق الإغراءات المقدمة لهم.

وضع أسس عادلة للترقية، بالمقابل تسليط أقصى العقوبات لمن يثبت في حقهم مخالفات غير مشروعة ومنافية لأخلاقيات المهنة كالرشوة مثلاً.
الحماية اللازمة للموظفين في مجال الرقابة الميدانية، خاصة إذا تعلّق بمراقبة المصالح الشخصية للمكافئين المعيّنين، وذلك لضمان السير الحسن والرقابية.

رصاصا بو عزيزي، التهرب الضريبي في الجزائر (1992-1996)، رسالة ماجستير، كلية الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 70، نقلا عن :
Tixier (G), gury (G), droit fiscal, p 202.

ب- تحسين الإمكانيات المادية
إن تعدد مهام الإدارة الضريبية سواء تلك المتعلقة بإحصاء المكلفين والبحث
المادة الخاضعة للضريبة وتحديد وعاءها وتحصيلها، بالإضافة إلى عمل
التفتيش والرقابة لمختلف الملفات المعنية، مما يقضي بتوفر مقررات مجهر
بالمراقب الضرورية للعمل، وكذا وسائل مادية متطورة تتجارب مع مقتضيات
العصر. وفي هذا السياق ومن أجل المتابعة الجيدة لملفات المكلفين المتزا
سنويا، وتحليل وحصر المعلومات الخاصة بكل مكلف في أوقات قياسية أص
إدخال الإعلام الآلي ضرورة حتمية يفرضها الواقع، حيث أن تعميم الإعلام
في تسيير مختلف أعمال الإدارة الضريبية هو العلاج الفعال ضد كل أش
التهرب الضريبي¹. ويكتسي نظام الإعلام الآلي أهمية بالغة كونه يسمح بتحد
الرقابة الضريبية عن طريق برمجة علمية للملفات المراقبة وسهولة الكشف
الوضعيات الاحتياطية.

وفي هذا الإطار سطرت الإدارة العامة للضرائب برنامجا طموحا يهدف إلى
تحسين إمكانياتها المادية، وذلك بتجهيز مختلف مفتشيات الضرائب عبر كام
التراب الوطني بتجهيزات الإعلام الآلي، ولقد خصصت نفقات عملية تجه
الإدارة الضريبية للفترة من سنة 1996 إلى سنة 1999 بمليارين ومائتين مل
دينار جزائري². مما يدل على مدى الإهتمام البالغ التي توليه الدولة قصد ز
كفاءة الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.

ج- تنظيم الإدارة الضريبية
إن تنظيم الإدارة الضريبية وفق مبدأ لا مركزية الإدارة، يهدف إلى فسح الم
لإتخاذ القرارات بصفة عقلانية، وضمان سرعة وفعالية في العمل. وبحثا
فعالية الإدارة الضريبية الجزئية، إتخذ المشرع بعض التعديلات فسي جانب
التنظيمي بإعادة هيكلة مصالحها على المستويين المحلي والمركزي، وذلك
لتجاوز نقائص التنظيم السابق والتكيف مع الإصلاحات الضريبية المنتهجة.
هذا المجال تم تحويل الإدارة المركزية إلى مديرية عامة للضرائب (DGI)

(Fiscalité directe, actes du séminaire organisé par : D.G.I en collaboration
FMI, op. cit, p 140.

(²) المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.

المرسوم التنفيذي 190/90 الصادر في 23 جوان 1990،
الذي تنظم الإدارة المركزية لوزارة الاقتصاد. أما على المستوى المحلي،
فالمرسوم التنفيذي 60/91 الصادر في 23 فيفري 1991، تم إنشاء
مديريات جهوية تتوزع على النحو التالي :
البلدية، الشلف، وهران، سطيف، قسنطينة، عنابة، وقلعة، بشار. هذه
مديريات تتكفل بتنسيق ومراقبة عمل الإدارات الولائية، كما أنها تتمتع باستقلالية
من حيث التصرف واتخاذ القرارات، مما يسمح بدعم مركزها وتقوية
المديرية الفرعية للوسائل.

المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل.
المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية.

تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف

تسعى الإصلاحات الضريبية دوما إلى تخفيف حدة التوتر الموجودة بين
الإدارة الضريبية، قصد إحداث تجاوب و تصالح من شأنه أن يقلل
التهرب، وذلك بكسب ثقة المكلف والذي يكون ثمرة لعلاقة حسنة مع
الإدارة. لذلك يجب أن تكون العلاقة قائمة على مبدأ من العلاقات الإنسانية بعيدا
العداوة والحساسيات موجهة نحو إضفاء روح التعاون والتضامن بين المكلف
الإدارة الضريبية. وقصد تحسين تلك العلاقة يجب مراعاة الإجراءات التالية :

المشرع الوعي الضريبي
المكلف الطرف المباشر في عملية التهرب، لذلك يجب تنمية وعيه
بالإشراك وإقناعه بالواجب الضريبي، حتى تصبح سلوكياته أكثر عقلانية، ومن
المشرع الوعي الضريبي يجب إتخاذ الإجراءات التالية :

أولهم بحملات توعية لجميع المكلفين باختلاف مستوياتهم حتى يدرك المكلفين
الواجب الضريبي، ومن أجل ذلك تستعمل إدارة الضرائب شتى الطرق مثل
حالة المكتوبة والسموعة، وكذا تنظيم ملتقيات وأبواب مفتوحة عامة حول
الواجب الضريبي ومستجداته.

إطار القانوني للرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية، حدد المشرع الجزائي إطاراً قانونياً لتلك العملية من منح مختلف صلاحيات و حقوق الإدارة تجاه المكلفين أثناء أدائها لمهمتها، بالمقابل حدد ضمانات المكلف لحمايته من مختلف أشكال التعسف، ومن هذا التنظيم الجوانب التالية :

على الإطلاع

على الرقابة

على استدراك الأخطاء الإدارية

الإعداد بالتحقيق

إعداد مدة التحقيق

عدم إمكانية إجراء تحقيق جديد

إمكانية الطعن في نتائج التحقيق

المعال الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية عدة أشكال، يجب إستمعاليها في الوقت المناسب وحسب أهميتها، التي تتمثل في ثلاثة أشكال متتابعة ومتكاملة هي: الرقابة الشكلية، الرقابة على المال والرقابة عند مقر المكلف، هذه الأخيرة تتم خارج مكاتب الإدارة الضريبية، وذلك من خلال التدخلات التي يقوم بها المراقبون للأمكنة التي يزاول فيها المكلفون بالضريبة نشاطاتهم، وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من غيرها لأنها تسمح بمراقبة دقيقة لحقيقة النشاط الممارس من طرف المؤسسة التي تكون محل المراقبة والتحقيق، وذلك بفحص والتعرف على مختلف وسائل الإنتاج والرقابة باستعمالها، ودرجة تأهيل العمال والمستخدمين لهذه الوسائل.

العقوبات والعقوبات الجبائية

الرقابة الجبائية الضريبية على مدى أهمية العقوبات والغرامات المحددة، لأن المبالغة في تلك العقوبات قد يكون له أثر عكسي، في هذا المجال ففرض الجزائي عدة إجراءات عقابية على كل من يخالف أحكام الضريبة لضمان التحصيل الجيد للضريبة، وزيادة مردوديتها، وفي هذا الإطار يوجد نوعين من العقوبات هما :

-تخصيس المكلف على أهمية دفع الضريبة كونها تمثل مساهمة في مالية الدولة والتي تخصص للقيام بالخدمات العامة بانتهاج سياسة إنفاقية رشيدة حتى تكافئ احترام وثقة المكلف للضريبة. بالمقابل يجب أن تزرع في نفوس المواطنين ثقافة لأولئك الذين يتهربون من دفع الضريبة.

-التعريف بالضريبة وأهدافها من خلال تعميمها في البرامج التربوية قصد إرساء ثقافة ضريبية لدى المواطن.

ب- تكوين وإعلام المكلف
يهدف تكوين وإعلام المكلف إلى تحويل ذلك المكلف من معارض عن الضريبة إلى مكلف ملتزم، وذلك بالتقرب أكثر إليه، باتباع سياسة تكوينية إعلامية رشيدة، من خلال تثقيف المكلف وإطلاعه بمختلف المستندات والتعديلات التي يشهدها النظام الضريبي، وتستعين الإدارة الضريبية بالصحف والمنشورات و المجلات الدورية لإبراز مستجدات النظام الضريبي، و تقديم الإجراءات الضريبية، وإزالة الغموض الذي قد تتضمنه النصوص القانونية، يجب إقامة مكاتب على مستوى مصالح الإدارة الضريبية توكل لها مهمة نشر الإجراءات المتعلقة بالتزامات المكلفين، ويجب أن تسير هذه المكاتب من طرف موظفين مؤهلين بالوظيفة الموكلة إليهم، ويسعون إلى تحسين العلاقة مع المكلفين من خلال حسن الاستقبال والاستجابة لمختلف تساؤلات المكلفين.

ج- تحسين العلاقات الإنسانية
تشكل العلاقات الإنسانية من أهم الوسائل ذات الأثر البالغ على نفسية المكلف بحيث تعمل على تحسين تصرفات الموظفين بالإدارة الضريبية تجاه المكلف وتخفيض حدة التوترات التي قد تحدثها الضريبة. ولتحقيق ذلك يجب إحداث برامج التكوين النفسي لجميع الموظفين بالإدارة الضريبية والهادفة إلى تحسين المعاملة تجاه المكلفين.

4.4 تحسين الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية إجراء ضروريا لمكافحة التهرب الضريبي، كما تعتبر الرقابة الجبائية إجراء طبيعى للنظام الضريبي الذي يعتمد على قانون الضريبة لضمان التحصيل الجيد للضريبة، وزيادة مردوديتها، وفي هذا الإطار يوجد نوعين من العقوبات هما :

- الغرامات الجبائية : تتمثل الغرامات الجبائية في فرض زيادات مالية المكاف المعني، ويختلف حجم هذه الزيادات حسب طبيعة المخالفة ويتضح كما يلي :

- الغرامة بسبب عدم التصريح السنوي : حسب المادة 192 من قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة، فإنه تفرض تلقائيا الضريبة على المكلف بالسداد الذي لم يقدم التصريح السنوي، حسب الحالة إما بصدد الضريبة على الدخل بصدد الضريبة على أرباح الشركات، و بضائع المبلغ المفروض عليه بالـ 40 % .

- الغرامة بسبب التأخير في تقديم التصريح : يترتب على التأخير في التصريح الضريبي عن المواعيد المحددة قانونا، دفع غرامة مالية قيمتها تتناسب حسب مدة التأخير وطبيعة الضريبة المستحقة. فبالنسبة للضريبة على الأرباح والإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات حددت معدلات الغرامة المالية كما يلي :

10 % إذا لم تتعد مدة التأخير شهر واحد
20 % إذا لم تتعد مدة التأخير شهرين
40 % إذا لم يصل التصريح إلى الإدارة ضمن أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ التبليغ.

- العقوبات الجنائية : بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي والضرريبة على أرباح الشركات، نصت المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة على أنه من حاول التخلص أو التملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضريبة يخضع لها أو تصفيتها سواء كلياً أو جزئياً، فإنه يعاقب بغرامة مالية يترتب مبلغها بين 5.000 دج و 20.000 دج، وبحسب لمدة سنة إلى خمسة سنوات بإحدى العقوبتين، وتشمل الأعمال التدليسية على وجه الخصوص ما يلي :

- الإغفال عن قصد تسجيل حسابات أو تسجيلات أخرى غير صحيحة
- الإغفال في كل من السجل اليومي وسجل الجرد.
- الإغفال أو التقليل عن قصد في التصريح عن رقم الأعمال .
- استعمال فواتير أو الإشارة إلى نتائج لا تتعلق بعمليات فعلية.

المادة 192 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003

المطويات السابقة على الشركاء مرتكبي هذه المخالفات كالمحاسبين أو من لهم دراية بأمور الجبائية كالمستشارين الجبائيين أو حتى

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة إجتماعية خطيرة تضر الإقتصاد ولا تسمح الدول بتنفيذ سياساتها المالية لأهدافها التنموية ، ونظرا لخطورة السلبية المتعددة التي تترتب عن التهرب خاصة من الناحية المالية و الاجتماعية، فإن مختلف الأنظمة الضريبية تعمل على مكافحة هذه الظاهرة من خلال من حيثها، وتجنب آثارها، وذلك من خلال معالجة أسبابها، من حيث التشريع الضريبي ونشر الوعي الضريبي وتحديث مناهج وأساليب الإدارة. بالإضافة إلى تكثيف الرقابة الجبائية التي تشكل أداة هامة لمعالجة حالات التهرب، واسترجاع الموارد المالية التي كانت محل التهرب.

مراجع

أ. عريزي رضا [1999]، التهرب الضريبي في الجزائر (1992-1996)، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.
أ. محمد [بدون تاريخ]، دراسات في الاقتصاد المالي، الإسكندرية، منشأة المعارف.
أ. أحمد زهير، خالد الخطيب [1997]، المالية العامة (الطبعة الثانية)، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة [2003] الجزائر ، ديوان المطبوعات الجزائرية .
أ. عبد المجيد [1995]، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغييرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
أ. محمد فهمي، سيد لطفي عبد الله [1999]، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة، مكتب لطفي.

أ. مراد [2003]، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، الجزائر ، دار هومة .

الدور المنتظر للبنك المركزي الجزائري في تنمية و تطوير السوق المالية

حميد مختار

ملخص:

لقد شهد العالم خلال العقدين الأخيرين عددا من الظواهر و التوجهات
مهمة لعل أبرزها الاصطلاحات المتعلقة بكل جوانب الاقتصاد التي تعرف
على البحث عن الأدوات التي من شأنها الحد من العجز الذي تعانيه
الدول النامية، و لعل من بين

التمويل التي تعمل على جمع المنك و توجيهها نحو الاستثمار
في الأسواق المالية.
هذه الأسواق لا تحتاج لقوانين ولوائح قسط وإنما لا بد لها من آليات تسار
تدبرها ومن بينها بعض التقنيات و الميكات التي تقوم بها البنوك المركزية.

المقدمة:

إن تطور أسواق الأوراق المالية الذي يحدث اليوم في العالم لم يأت من فراغ
بل النظرية و التوجهات الاقتصادية المتعلقة بها لها خلفيات تاريخية
بما إن نشأتها في تلك البلدان لم تكن بفر من السلطات القائمة على إدارة
الأسواق ، فالحاجة المتزايدة للاستثمار في مختلف القطاعات تتطلب إنشاء تلك
من منافذ التمويل و بالنظر للشح اللازم في هذه المنافذ فإنه أصبح من
الضروري جمع المدخرات الصغيرة و توجيهها لاستخدام في توسيع العملية
الاقتصادية.

إن الكثير من الدول النامية تفتقر إلى الأوراق المالية ، وحتى إن وجدت فهي
بشك كبير من

نقص و عدم الكفاءة و المحدودية في عدد التملات.

و بالرغم من أن السوق المالية الجزائرية بر على إنشائها أكثر من عشر
سنة إلا أنها لا تزال دون الهدف المرجو منارغم الجهود المبذولة، و إننا نرى
على البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) أن يعزز من آلياته من أجل
المدخرات و التي ستعمل على تطوير السوق المالية.

8- نعوش صباح [1987]، الضرائب في الدول العربية، بيروت المركز
العربي.

9- المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية .
BOUDERBALA A [1994]، la réforme fiscale (évaluation et 10
perspectives), mutation revue éditée par la chambre nationale de
commerce (CNC), N°7.

GAUDMET Paul Marie [1970], précis de finances publiques, 11
Paris, édition montchrestion.

12- KANDIL Athmane [1970], théorie fiscale et développement,
Alger, SNED.

13- MARGAIRAZ André [1977], la fraude fiscal et ses
succédanés, deuxième édition, Suisse.

14- Ministère des Finances, D.G.I [1993], fiscalité directe , actes
du séminaire organisé par la D.G.I en collaboration avec le FMI ,
Alger, ANEP .

TABATONI Pierre et Hubert brochier [1963], économie financière,
France, presses Universitaires de France.